مجلـــــــــــة

آداب الرافدين

علميّـــــة محكّمـــــة

فصليـــّـــة

تصـــدر عن كليـــة الآداب

العـــدد: الثاني والسبعون

السنة: الثامنة والأَربعون

الموصـــــــل

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي – جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي – جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي – جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي – الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد – جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل – جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة – جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار – جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان – جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبِّر عن آراء كاتبيها، ولا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الثاني والسبعون — السنة: الثامنة والأربعون

رئيس التحـــرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د.محمود صالح إسماعيل	أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن
أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د.علي أحمد خضر المعـــماري
أ.م.د.سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	– مدير متابعة هيئة التحرير
أ.م.أسامة حميد إبراهيم	– مقوّم لغوي/ لغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	– مقوّم لغوي/ لغة عربية
م. مترجم.إيمان جرجيس أَميـــــن	– إدارة المتابعـــــــة
م. مترجم.نجلاء أَحمد حســـين	– إدارة المتابعـــــــة
م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	– مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار .
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد.
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر .
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة.

((هيئة التحرير))

المحتويـــــــــات

العنـوان	الصفحة
الإعجاز البلاغي في القصة القرآنية قصة قارون مثالاً أ.م.د. عبد الستار فاضل خضر	١ - ١٨
الحداثة وتجليات سلطة القراءة للنص القرآني أ.م.د. فارس عبدالله بدر الرحاوي	١٩ - ٤٦
الملامح الصوتية عند سيد قطب دراسة تحليلية أ.م.د.فيصل مرعي الطائي	٤٧ - ٦٨
صورة الممدوح في شعر مسلم بن الوليد المعروف (بصريع الغواني) أ.د.غانم سعيد حسن الطائي و م.د. علي غانم سعدالله	٦٩ - ٨٤
الفروق الدلالية بين المتفق خطاً والمختلف لفظاً ومعنىً من المقصور والممدود والمقصور والمهموز أ.م.د. أحمد ابراهيم خضر و م.د.إيناس وليد أسعد	٨٥ - ١٠٤
بعض الظواهر الصوتية وأثرها في تحديد أحرف الجذور اللغوية المعتلة مقاييس اللغة لابن فارس أنموذجًا أ.م.د. عزّة عدنان أحمد عزّت و الباحثة غيداء عادل عبد القادر	١٠٥ - ١٣٠
سيرة محمد بن مصطفى التِّيره وي وكتابه : (روح الشروح) مع تحقيق قطعة من مقدِّمته أ.م.د. معن يحيى محمد العبادي و م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	١٣١ - ١٥٦
المساءلة الحجاجية في الشعر العربي نماذج مختارة م.د. عبدالله بيرم يونس	١٥٧ - ١٨٢
مما صحّحه القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ) من مسائل دلالية في كتابه (درة الغواص في اوهام الخواص) م.د.أ حمد مرعي حسن العباس	١٨٣-٢٠٨
الفُروق التعبيرية في الحوار بين الرُسُل وأقوامِهِم في القرآن الكريم - سورة الأعراف أنموذجاً – م.د. أحمد عامر سلطان الدليمي	٢٠٩-٢٣٢
أثر الصوت اللغوي في التواصل دراسة في يائية مالك بن الريب م.د.إدريس سليمان مصطفى و م.د. مسعود سليمان مصطفى	٢٣٣-٢٥٨
البعد الدلالي للبناء للمعلوم والبناء للمجهول في القراءات القرآنية - سورة الأَنعام نموذجًا م.م. هلات حسن جرجيس	٢٥٩-٢٩٨
الاصلاحات الاقتصادية في دولة المغول الايلخانية في بلاد ايران والعراق على عهد السلطان محمود غازان (٦٩٤-٧٠٣هـ/ ١٢٩٤-١٣٠٣م) م.د. مصطفى هاشم عبد العزيز الحنون	٢٩٩-٣٢٠

سرايا وبعوث الرسول][rفي كتاب سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الشامي المتوفى ٩٤٢هـ/ ١٥٣٦م دراسة في مصادره م.د. هناء سالم ضايع	٣٢١ - ٣٤٠
المرابطون والموحدون دراسة في عناصر الوحدة والتنوع الاداري والاقتصادي م.د سالمة محمود محمد عبد القادر	٣٤١ - ٣٧٦
عطاء النساء في عصر الراشدين – قراءة تاريخية تحليلية- م.م. محمد نجمان ياسين عباس	٣٧٧ - ٣٩٤
ثقافة حقوق الإنسان في ظل الظروف العربية الراهنة الواقع والطموح ا.م.د حمدان رمضان محمد و م.د محمد سعيد حسين	٣٩٥- ٤٣٨
الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة دراسة اجتماعية تحليلية م.د.هاني احمد العبادي	٤٣٩ – 458
الانعكاسات الاقتصادية للترفيه على الأسرة الموصلية دراسة ميدانية في مدينة الموصل م. أميرة وحيد خطاب	٤٥٩ – ٤٨٦
الرسائل الجامعية الممنوحة في الجامعات العراقية في مجال المعلومات والمكتبات: دراسة ببليومترية ١٩٨٨-٢٠١٢ أ.م.سعد احمد إسماعيل و م.م.حسام عبدالكريم عبدالله البدراني	٤٨٧ – ٥١٢
متاجر الكتب العربية على الانترنت نشأتها، محتوياتها، خدماتها، امن معلوماتها أ.م. سمية يونس سعيد الخفاف و م.باحث عبد القادر احمد علي	٥١٣ – ٥٥٤
تجربة الفهرس العربي الموحد في المكتبة المركزية لجامعة الموصل م. رفل نزار الخيرو و م.م. رواء صلاح الدين زيادة	٥٥٥ – ٥٨٤
تحليل الاستشهادات المرجعية لرسائل الماجستير لقسم الإحصاء في جامعة الموصل للعام (١٩٨٨-٢٠٠٩) م. وسن سامي سعدالله	٥٨٥ – ٦١٦
الحوسبة السحابية ومدى أهميتها للمكتبات ومراكز المعلومات م.م. نور فارس العمري و م.م. عمر توفيق عبد القادر	٦١٧ – ٦٤٨
المظلات الملكية الآشورية في ضوء المشاهد النحتية م.م. ليال خليل إسماعيل	٦٤٩ – ٦٦٦
مفهوم البيئة في المجتمعات المدنية على ضوء الفقه الإسلامي دراسة تحليلية أ.م.د. ميكائيل رشيد علي الزيباري	٦٦٧ – ٦٩٤

الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة دراسة اجتماعية تحليلية

م.د.هاني احمد العبادي *

تأريخ التقديم: ٢٠١٣/١٠/٥ تأريخ القبول: ٢٠١٤/٢/١٩

المقدمة :

تعد الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي. حيث تلعب الصناعة دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل والحد من مشكلات البطالة، هذا فضلا عن دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم القدرات التصديرية للبلاد.

بدا الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة (القطاع الخاص) في معظم بلدان العالم المتقدمة بشكل خاص والدول النامية بشكل عام, وذلك لأنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لذلك البلد من خلال تقديم العدد الأكبر من فرص التشغيل والقوة العاملة والمساهمة في قيمة الإنتاج الإجمالي والحد من البطالة والتنمية الصناعية وغيرها .وتواجه السياسة الصناعية في العراق اليوم مهمة تغيير اتجاهات التصنيع Industrialization Oriented وذلك بالتحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام بتمويل من موارد الريع النفطي إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها القطاع الخاص، وتفرض هذا التحول مجموعة من الظروف المحلية والدولية، فعلى الصعيد المحلي يعود الى البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك من تحرير للأنشطة الاقتصادية وفي مقدمتها الأنشطة الصناعية. أما على الصعيد الدولي فيعود إلى التسارع في خطى التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية، وما رافقها من تفكيك للصناعات الكبيرة إلى عدد من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وتوزيعها على مختلف دول العالم بحسب الميزة النسبية والكفاءة الإنتاجية، لتتقدم

* قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

بذلك اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية التصديرية على الاعتبارات الأخرى في عملية تبادل السلع الصناعية في الأسواق الدولية. وتنبهت إستراتيجية التنمية الوطنية للبلد ٢٠٠٥- ٢٠٠٧م إلى هذه التطورات، فأوصت بضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد آليات تمويلية ملائمة لها في السنوات القادمة .

المبحث الأول /الإطار المنهجي للبحث.

أولا: مشكلة البحث:

لم تحظ المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير إلا في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، حيث كان الاعتقاد السائد بان المشاريع الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه اقتصاديات الحجم الكبير من وفورات كبيرة تساهم في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلا أن هذه الرؤية قد تغيرت وأصبح الاعتقاد السائد حالياً لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المهتمة بالشؤون الاقتصادية الدولية بأهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء ،وقد عانى الاقتصاد العراقي في فترة الحصار الاقتصادي من الانخفاض بالكفاءة الإنتاجية والجودة في المشاريع الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعات الكبيرة منها بينما كان القطاع الخاص أقل تأثيرا,وبعد حرب٢٠٠٣م على العراق وسقوط نظام الحكم أغلقت الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسبب الظروف الأمنية التي يمر البلد مما اثر ذلك على تقليص الإنتاجية وانتشار البطالة وبالتالي تأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية في العراق.

ثانيا: أهمية البحث:

إن الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة في معظم بلدان العالم المتقدمة بشكل خاص والدول النامية بشكل عام ,وذلك لآنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لذلك البلد من خلال تقديم العدد الأكبر من فرص التشغيل والقوة العاملة والمساهمة في قيمة الإنتاج الإجمالي والحد من البطالة وغيرها.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس موضوعا ذي أهمية كبيرة في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها العراق من تغيرات وتحولات بعد أحداث ٢٠٠٣م ، تدفع الصناعة نحو أهداف مجهولة لم تظهر معالمها إلى ألان، وقلما تطرق الباحثون الاجتماعيون له عموما والمتخصصون في علم الاجتماع الصناعي خصوصا .

كما تتجلى أهمية الدراسة في كون الصناعات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم في دفع التنمية الاقتصادية إلى عملية التطور نحو الأمام في ما تم استغلال كافة الإمكانات المادية والبشرية من اجل تطوير هذا الجانب الاقتصادي واستثمار كل الطاقات الموجودة في هذا البلد لإنجاح البرامج التنموية التي يشكل الصناعة والتصنيع محركها الأساس للحاق بالدول المتقدمة في هذا المضمار.

ثالثا:أهداف البحث:

١- التعرف على أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بالعراق

٢- وكذلك تطبيق السوسيولوجية الاجتماعية ومناهج البحث على دراسة موضوع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة.

٣- الكشف عن وجهة نظر أصحاب القرار والمسؤولين في كيفية التعامل والتشجيع على هذه الصناعات.

٤- اقتراح السبل والإجراءات للحد من المشكلات التي تتعرض لها هذه المشاريع.

رابعا :تحديد المصطلحات العلمية:

الصناعات الصغيرة والمتوسطة :- لا يوجد تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه للمشاريع الصغيرة ، حيث اختلف تعريفها من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى . تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠ – ٥٠) عاملاً [١]. أما البنك

الدولي فيصنف المشاريع التي يعمل فيها اقل من (١٠) عمال بالمشاريع المتناهية الصغر, والتي يعمل فيها ما بين (١٠ – ٥٠) عامل بالمشاريع الصغيرة وتلك التي يعمل فيها ما بين (٥٠ – ١٠٠) عامل بالمشاريع المتوسطة ، وفي العراق تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تستخدم ما بين (١– ٩) عامل[١]. ويعزى التباين في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة إلى وجود معايير عديدة يمكن الاستناد إليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة وتباين تلك المعايير من دولة لأخرى بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي حققتها فالمشاريع التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشاريع كبيرة الحجم في دولة نامية كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها حسب مراحل النمو الذي يمر به اقتصاد تلك الدولة ، ومن المعايير المستخدمة : معيار العمالة ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة لكن أكثر المعايير استخداماً في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء هو معيار العمالة نظراً لسهولة الحصول على البيانات وإمكانات تحليلها ومعالجتها إحصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرار الاقتصادي ومصممي السياسات الاقتصادية[٢] .

أما الباحث عرف الصناعات الصغيرة هي مؤسسة فردية او جماعية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها بما يتناسب مع النشاط الذي تمارسه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا ,أما المتوسطة على أن لا يزيد عدد العاملين عن مئة عامل .

(١) أحمد كامل حسين الناصح ,(واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق), جامعة بغداد مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد التاسع والستون , ٢٠٠٨م , بتصرف .

(٢) د.نبيل جعفر عبدا لرضا, (المشاريع الصغيرة في العراق),الحوار المتمدن, العدد٣٧٢٣, الانترنت ٢٠١٢م

البطالة:-عرف الدكتور محمد عاطف البطالة هي حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليست لديهم فرصة سانحة للعمل(١). وعرفت بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولكن لا يجد العمل والأجر ,وان ليس كل عاطل يعاني البطالة فقد يكون العاطل لا يبحث عن عمل على الرغم من قدرته عليه وان لديه إمكانيات مادية توفر له حياة رغيدة فلا يحتسب ضمن العاطلين عن العمل(٢)٣.

ويمكن تعريفها عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة (عقليا وجسميا) على العمل والرغبة فيه من اجل العيش الكريم والحد من المشاكل الاجتماعية والنهوض بالمستوى الصناعي والاقتصادي للبلد.وكذلك تعنى ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع (كفاءات فنية وخدمية) دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للتنمية الصناعية والموارد الاقتصادية.

المبحث الثاني/ أنواع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

أولا: هناك أنواع عديدة ومتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة كلا حسب إنتاجها أو العمل التي تقوم بها كا الأتي:

خدمية: أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه .

إنتاجية : أساسها التحويل, بمعني تحويل خامة إلى منتج نهائي تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة.

تجارية : أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة ، إعادة استثمار الربح

(الفرق بين سعر الشراء والبيع). وأيا كان نوع المشروعات الصغيرة أو مجال نشاطها فإنها جميعا تشترك في عناصر ومكونات واحدة .

---

(١) http://www.ahewar.org .

(٢) ستار جبار، معالجة مشكلة البطالة، مجلة العرب والمستقبل، مركز دارسات وبحوث الوطن العربي العدد ٢٠٠٤ ص ٨.

أنواع المشروعات الصغيرة من حيث الحجم:

صغيرة: لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتناسب مع قيمة المشروع وعمالة في حدود

الخمسة أفراد.

صغيرة جدا: لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال وعمالة في حدود فردين .متناهية الصغر:ليس لها مكان ثابت في أغلب الأحوال ويقوم بها فرد واحد هو صاحب المشروع, ورأسمال, وغالبا ما يكون لها أوراق رسمية أو يكون لها حد أدني من الأوراق الرسمية .

عناصر ومكونات المشروع الصغير

رأس مال : ويعني كل المبالغ النقدية اللازمة لإقامة المشروع .. أو المال اللازم لتجميع عوامل الإنتاج وينقسم إلى: رأس مال ثابت ورأسمال عامل .الآلات و التجهيزات وهي كل ما يلزم لإنتاج السلعة أو الخدمة .

العمالة : وهي كل الأفراد اللازمين لتشغيل المشروع .

الإدارة : وهي المسئولة عن إحداث التشغيل الأمثل للمشروع وتحقيق أهدافه وهي جزء من العمالة.

التكنولوجيا : وهي طريقة وأسلوب عناصر الإنتاج [١] .

إن ما سبق مجرد فكرة عامة وسريعة عن ما هو المشروع الصغير؟ وما هي أنواعه ومكوناته وقد تكون على علم مسبق بها ولكن من المهم أن تعرف أن أنجح المشروعات الصغيرة هي تلك التي تقوم على موارد وخامات محلية متاحة في البيئة التي سيقام فيها المشروع. أن مكونات المشروع الصغير المادية لا تكفي لنجاح المشروع فالعناصر المعنوية لا تقل أهمية عن العناصر المادية وهي :الفكرة المناسبة و الإصرار و التحدي و الثقة بالنفس.

ثانيا: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشاريع الصغيرة عموماً بانخفاض حجم التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع ، وسعة الانتشار مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعدادا كبيرة من السكان ،

(١) د.محمد عاطف غيث، (قاموس علم الاجتماع) ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،٢٠٠٦م ص٤٩٤.

وإنها كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير فرص عمل كثيرة ، كما أن المشاريع الصغيرة تكون ذات ملكية فردية أو عائلية ، وإنها ذات متطلبات تكنولوجية محدودة وتعتمد على المواد الأولية والقروض غير الرسمية ، فضلاً عن كونها تعتمد على مستوى منخفض من التخصص وتقسيم العمل . تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة في دورها الحيوي في مقاومة الفقر والبطالة واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في العديد من الدول ، كما تتمثل أهميتها في قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، الاستهلاك ، الاستثمار ، العمالة ، الصادرات ، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتحقيق التكامل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم ، وتنويع بنية الإنتاج ، فضلاً عن اعتبارها آلية فعالة في مواجهة الفقر والعوز والفاقة من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء ، فضلاً عن ذلك فقد أصبحت المشاريع الصغيرة اليوم القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات ، وتسد هذه المشاريع فراغاً كبيراً في السلسلة الإنتاجية حيث أنها تغذي إنتاج الشركات الكبيرة وتزودها بما تحتاجه من مواد ومنتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي والتصدير ، وفي الدول النامية ثمة فرص قليلة لنشأة مشاريع صغيرة على هامش الشركات الكبيرة وذلك لضآلة وجود مثل هذه الشركات الضخمة [١][٢]. من هنا نجد ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد 1964 م والتي تمثل أكثر من99% من صناعات القطاع الخاص,تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل وامتصاص نسبة كبيرة من البطالة والتي تجاوزت نسبتها حوالي (% 30) واكثر من قوة العمل العراق اذ تجاوزت مدينة بغداد هذة النسبة وهي التي تستوعب ما يعادل ثلث سكان العراق[٣] أما في دول الخليج العربي مع بداية الطفرة الاقتصادية التي شهدتها بداية من عام ١٩٧٤ بعد ارتفاع أسعار النفط

(١) المكتبة الافتراضية , الزايري بالقاسم ,أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل,مجلة جامعة الملك عبد العزيز,المجلد٢٣ الإصدار ٢ , السنة ٢٠٠٩.

(٣) جودة عبد الخالق، (الصناعة والتصنيع في مصر،الواقع والمستقبل حتى٢٠٢٠م) ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ،٢٠٠٥م,ص ٢٥٣.

تولدت رغبة مبكرة لدي دول مجلس التعاون بضرورة الدخول إلي عالم الصناعة باعتباره الركيزة الأساسية لدعم الاقتصاد ولكن المشاكل السياسية الإقليمية التي عصفت بالمنطقة بداية من حرب الخليج الأولي والرغبة الخليجية في بناء مؤسسات الدول وتطوير البنية الأساسية ثم تذبذب أسعار النفط خاصة في الثمانينيات والتسعينيات كل هذه العوامل أدت إلى تراجع فكرة الدخول الى عالم الصناعة كما كان مخططا لها منذ السبعينيات. ولكن الآن وبعد انهيار أسعار الأسهم في البورصات الخليجية وتشبع سوق العقارات وعودة الأموال العربية من الخارج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الوعاء الاستثماري الوحيد المتاح أمام المدخرات الخليجية والفوائض المالية الضخمة وبدأ الاهتمام يتجدد نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة, بالنسبة لواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج العربي لها وجود قوي جداً بعض الأرقام التي توضح واقع هذه الصناعات في دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠٠٦ حيث تشير الأرقام إلى أن حجم استثمارات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج لا يتعدي ٩% من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي وإذا حاولنا أن ننظر إليها من جانب التوظيف نجد انها توظف ٤٤% من حجم القوي العاملة وهذا يدل علي عدم وجود تناسب بين نسبة الاستثمار بها ونسبة التوظيف الذي تحققه واذا حاولنا النظر الي تواجدها نجد أن ٨٦% من المصانع والمنشآت في دول مجلس التعاون عبارة عن صناعات صغيرة ومتوسطة(١).

وعالميا تتضح الدور الايجابي والمهم للصناعات الصغيرة والمتوسطة كالأتي:

1-تسهم في توظيف جزء كبير من القوى العاملة اذ وظفت نحو % 34 من القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و % 71 في اليابان و % 50 في الفلبين.

2- تسهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة، حيث تسهم المنشات الصغيرة والمتوسطة نسبة 55%من القيمة المضافة باليابان ونحو % 39 في شيلي.

(١) ستار جبار مصدر سابق,ص٨.

3–تشكل المنشات الصغيرة والمتوسطة الجزء الأعظم من حجم المنشات الاقتصادية اذ شكلت في ألمانيا نسبة % 85 و % 99 في شيلي و % 90 في الفلبين[١] [٢].

المبحث الثالث/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأسباب البطالة في العراق .

أولا:المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبطالة في العراق .

تشير الإحصاءات المتاحة عن المشاريع الصغيرة في العراق(انظر جدول رقم١ و٢) إلى أن عددها يبلغ (٧٧١٦٧) مشروعاً في عام ٢٠٠٠ يعمل فيها أكثر من (١٦٤) ألف عامل ينتجون ما قيمته (٤٨٢) مليار دينار في حين بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج نحو (٢٢٦) مليار دينار . ارتفع ناتج المشاريع الصغيرة من (٤٧٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ إلى (٢٣٥٤٣٢) مليار دينار عام ٢٠٠١ أما بالنسبة لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة فقد ارتفع بمعدل سنوي قدره ٢ر٣% خلال المدة ١٩٨٨ – ٢٠٠١ ، ويعزى ذلك إلى زيادة عدد المشاريع الصغيرة وبمعدل (١ر٤%) , فقد زاد عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في العراق من (٩١٢٩٥) عاملاً عام ١٩٨٨ إلى (١٤٢٧٢٤) عاملاً عام ٢٠٠١ .وتشكل المشاريع الصغيرة في العراق نحو ٩٩% من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال المدة ١٩٨٨ – ٢٠٠١ ، يوجد في محافظة البصرة (٦٠٦٢) مشروعاً صغيراً يعمل فيها نحو (١٠٢١٣) عاملاً ، وهذا يعني ان محافظة البصرة لا يوجد فيها سوى (١٣%) من إجمالي عدد المشاريع الصغيرة في العراق وهي نسبة ضئيلة لا تنسجم مع قدرات وأهمية البصرة الاقتصادية والإستراتيجية .أما بالنسبة لعدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق فقد بلغت حوالي (١٧٩٢٩) عام ٢٠٠٣ يعمل فيها نحو (٥٠٢٠٧) عامل وفيما يتعلق بعدد المشاريع الصناعية الصغيرة في البصرة فقد بلغت (٧٥٣) أي ما نسبته (٢ر٤%) من إجمالي عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في حين بلغ عدد العاملين فيها حوالي (٢١٥٥) عاملاً يشكلون نحو (٣ر٤%) من إجمالي عدد العاملين في تلك المشاريع عام ٢٠٠٣ .وتعد البطالة من المشكلات الاقتصادية

(١) وزارة التخطيط , تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣ م, بغداد,كانون الثاني, ٢٠٠٤ص٦.

المستعصية في الدول النامية وبالذات في الدول العربية ، حيث قدرت منظمة العمل العربية عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي (٢ر٢٣) مليون عاطل في عام ٢٠٠٣ بمعدل بطالة يتجاوز (٢١%) وهو الأسوأ بين جميع مناطق العالم . وتتباين أرقام البطالة في العراق فقد أشارت نتائج مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى أن معدل البطالة في العراق قد بلغ (١ر٢٨%) عام ٢٠٠٥ ، فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن معدل البطالة في العراق يزيد عن النصف ، وبهذا السياق تشير منظمة التعليم من اجل السلام وهي منظمة أمريكية غير حكومية إلى أن حجم البطالة في العراق يصل الى (٢٨%) ترتفع إلى (٩٠%) بين الشباب في سن العمل ، وإذا أضفنا من يعملون بشكل غير منتظم فستصل النسبة إلى (٥٠%) وفيما يتعلق بمحافظة البصرة فقد بلغ معدل البطالة فيها عام ٢٠٠٤ نحو ٥ر١٥% . وحتى نفهم معنى هذه النسب تقول منظمة التعليم من اجل السلام ، إن نسبة البطالة عندما وصلت فيما عرف بفترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة إلى (٢٥%) ، قال الاقتصاديون إن الولايات المتحدة مقبلة على كارثة اجتماعية يرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة على المجتمعات تهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي حيث تظهر تلك التبعات على شكل أعراض اجتماعية ونفسية خطيرة تتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك إجرامي يصعب معالجتها . وأشارت نتائج المسح الاجتماعي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن أكثر من 9 ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر, حيث تبلغ نسبة الفقر في بلادنا 35 %من إجمالي عدد السكان بينما يعيش 5% من أبناء الشعب في فقر مدقع،وان حوالي مليوني عائلة تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الأسس التي تحددت بدولار للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 1985 وحسب وكالات الأمم المتحدة فان النسبة المئوية للعراقيين الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد / اليوم يتجاوز إلى ٥٤% من المواطنين إن بعض العوائل تعيش وضعا اقتصاديا متردیا لذلك كان لابد من السياسة الصناعية التحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة والتي يديرها القطاع العام وبتمويل القطاع النفطي) ريع النفط (إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها

القطاع الخاص بهدف امتصاص أكبر عدد ممكن من البطالة, إلا ان هذا التحول يتطلب البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك من أعادة الحياة للأنشطة الاقتصادية وبمقدمتها الأنشطة الصناعية كما كانت في السابق ولأهمية المنشات الصغيرة والمتوسطة بالعراق لابد من التأكد انه هل لهذه المنشات دور في حل المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالتخلف الصناعي و المشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعاطلين عن العمل[١] [٢].

جدول رقم (١) يبين عدد المصانع الصناعية الصغيرة [١٢]والمتوسطة [١٣]
للسنوات(1996-2005)

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصناعات الصغيرة	٣١٤٣٩	٣١٠٤٠	٢٥١٣٦	٢٩٤٦٧	٧٧١٦٤	٦٩٠٩٠	–	١٧٩٢٩	١٧٥٩٩	١٠٠٨٨
الصناعات المتوسطة	١٢٥	١٣٩	١٦٣	١٧١	١١٥٦	١٤٢	٨٠	٧٩	٩٢	٧٦

جدول(٢)عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها للمحافظات لسنة(2005 م)[١٤]

اسم المحافظة	عدد المصانع	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	١٢٦٧	٥٠٠٠
التامين	٥٠٤	٢١٠٠
ديالى	٦٧٨	٢٦١٢
بغداد	١١٨١	٤٦١٧
بابل	٩١٢	٢٥٢٣
كربلاء	٦٦٢	٢٥٠١
واسط	٥٥٣	٢٣١٧
صلاح الدين	٥٣٤	١٨٦٠
النجف	٨١٠	٢٨٢٠

(١) د. نبيل جعفر عبدا لرضا, مصدر سابق.

القادسية	٧٨٥	٢٠٨١
المثنى	٤١٤	١٤٤٧
ذي قار	٦٢٠	٢٠٦٧
ميسان	٥٣١	١٥٨٣
البصرة	٦٣٧	٢٨٥١
المجموع	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩

ملاحظة :لم يشمل المسح المحافظات من العراق السليمانية, أربيل, دهوك, الانبار.

ثانيا: أسباب ارتفاع معدل البطالة في العراق :

من الأسباب الرئيسة التي تواجه العراق بعد أحداث ٢٠٠٣ هي البطالة بسبب عزوف الكثير من المصانع الكبيرة والصغيرة عن العمل هي :

١- تراجع الأداء الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي .

٢- نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال النفط .

٣- طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي من نظام مركزي او موجه إلى نظام اقتصاد السوق مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تفاقم البطالة

٤- الأثر السلبي لتحرير التجارة على القطاع الخاص العراقي .

٥- خصائص القوة العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسب الشباب والتي تفتقر الى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل .

٦- الفساد الإداري الذي بدد أموالا هائلة في مشروعات قليلة الجدوى في استيعاب العاطلين عن العمل .

٧- تلكؤ عملية إعادة أعما ر العراق .

٨- ضعف فاعلية القطاع العام .

٩- الافتقاد إلى مؤسسات تمويلية توفر الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة .

إن المؤسسات العراقية القائمة والمستمرة لا تملك المقومات لإيجاد فرص عمل جديدة لتوظيف أو تشغيل العمال العاطلين لهذا وجب خلق مشاريع جديدة بمبادرة خاصة

من هؤلاء العاطلين عن العمل ، إن المشاريع الصغيرة هي حجر الأساس للنمو والعمالة في الاقتصاديات الحرة ولها تأثير حاسم على علاقات العمل أو ما يسمى بالعلاقات الصناعية ، وقد تجسدت أهمية تلك المشاريع خاصة في توفير فرص العمل وفي تحسين ظروف العمل ، وعلى الرغم من ذلك فقد تبين في معظم الأحوال أن هناك نقص في المهارات وعدم وجود خبرة كافية في إدارة المشاريع مما يستلزم وضع برامج تدريبية مكثفة في مجالي إدارة المشاريع والتكنولوجيا الحديثة ، وقد تبين أيضا أن هناك حاجة كبرى أخرى للمشاريع الصغيرة في العراق للتمويل ، إذ أن معظم الراغبين في الدخول إلى عالم الأعمال الحرة لا يملكون المال الكافي لتمويل مشاريعهم ولا المعرفة الكافية لكيفية الحصول على التمويل اللازم[١] [٢]. لا يوجد في العراق تاريخ للتمويل الصغير ، ومع الصعوبات التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي الا أن سيولته لا تزال مرتفعة فمصرف الرافدين وهو من اكبر المصارف العراقية كان يمتلك سيولة تقدر بحوالي (٤٠٠) مليون دولار وصافي حافظة قروضه بقيمة (٤٤) مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، وتم تعزيز القطاع المصرفي العراقي لاحقاً لجعله أكثر قدرة على الاستمرار والبقاء ، يعمل الجهاز المصرفي في العراق على أساس منح القروض بضمانات عينية ، وهو ما ادى إلى استبعاد (٩٥%) من السكان من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية مما شكل كابحاً شديد الوطأة لتنمية القطاع الخاص في العراق إن مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في توفير فرص العمل للعاطلين وفي تقليص الفقر على المستويين المحلي والوطني ، حيث إنها تستحدث بنية تحتية يمكن فيها حشد الفقراء الذين لا يملكون الأصول المادية او رأس المال الاجتماعي وتأمين التمويل لهم لكي يساهموا في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية . ولان العراق يفتقد إلى مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة فقد أتاحت سلطة التحالف المؤقتة بعد نيسان ٢٠٠٣ ، منحه أولى قدرها (٥) ملايين دولار بغرض تقديمها كأئتمانات صغرى لتنمية المشاريع الصغيرة في

(١) العراق , وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات,التقارير السنوية لإحصاء المصانع الكبيرة للسنوات المذكورة ١٩٩٦-١٩٩٩).

المراكز الحضرية للمناطق الجنوبية للعراق إضافة إلى (٥) ملايين دولار أخرى للمناطق الشمالية وبدأت العمليات الخاصة بالمنطقة الجنوبية في النجف تديرها مؤسسة الإسكان التعاوني ، حيث كانت تقدم قروضاً لأصحاب المشاريع الصغيرة بقيمة (٣٠٠٠) دولار وبضمانات شخصية (نظام الكفالة) وليس عينية ، وقد كان الطلب كبيراً بحيث استخدمت اغلب هذه الأموال في المنطقة الجنوبية ، وفيما يتعلق بالبصرة فقد خصص لها نصف مليون دولار لكنها لم تكن كافية وبالتالي كانت هناك حاجة للحصول على المزيد من الأموال ، وقد أشارت التقديرات إلى انه يمكن للمنطقة الجنوبية بسهولة استيعاب مبلغ إضافي بقيمة (١٠) ملايين دولار، إن افتقاد العراق إلى مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة لا يتناسب مع ما يمتلكه العراق من موارد ضخمة ولا يتلاءم مع الطريقة التي يراد بها تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق ، لان هذا التحول ينبغي أن يخضع لاشتراطات كثيرة من بينها بناء قدرات القطاع الخاص على المستويات كافة ، من إنشاء بيئة تنظيمية سليمة إلى بناء مهارات أصحاب مشروعات العمل الحر في القطاع الخاص إلى توفير التمويل الضروري للمشاريع الصغيرة ، حتى يمكن تحقيق التنوع في الاقتصاد العراقي بعيداً عن الاعتماد الكلي على مورد النفط .ومن المفارقات البارزة انه لا يوجد في العراق مؤسسة واحدة لتمويل المشاريع الصغيرة (بأسلوب الضمانات الشخصية) في حين يوجد في بنغلاديش (وهي احد أكثر البلدان فقراً في العالم) حوالي ٢٠٠ مؤسسة تؤمن القروض الصغيرة لتسعة ملايين أسرة في بنغلاديش تشكل أكثر من ثلثي الأسر الفقيرة فيها[١] وبعد غزو العراق في ٢٠٠٣ تفاقمت مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية حيث طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وإنما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا ويعود السبب في ذلك إلى شل حركة النشاط الاقتصادي العراقي نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لجميع الممتلكات العامة الأمر الذي أدى إلى تدهور في القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاعي النفط والصناعة حيث توقفت معظم المشروعات الصناعية التي

(١) نفس المصدر السابق , ص ٢٣ .

تمتلكها الدولة والبالغة نحو ١٩٢ شركة عامة كبيرة وحدث انخفاض كبير في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة لتهالك المنشآت النفطية وحاجتها إلى التطوير والإصلاح إضافة إلى ما تتعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الأمر الذي جعل من مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة ولا سيما النشاط الإنتاجي منه , هذه الفوضى الاقتصادية عمقت الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلته في نشاطه حيث لم يستطع أن يحافظ على القوى العاملة فيه[١] [٢]. وقد عمقت قرارات بريمر جراح العاطلين عن العمل؛ ففي سنة ٢٠٠٣ أصدر حاكم الاحتلال المدني "بول بريمر" الذي كانت له صلاحيات واسعة في القضايا التنفيذية والتشريعية قرارات أو مجموعة من البروتوكولات كان لها دور مباشر في تفاقم مشكلة البطالة، بدلاً من إصدار قرارات تساعد في معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، ومنها حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب أكثر من ٤٠٠ ألف شخص متطوع إضافة إلى نحو ١٥٠ ألف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين أو أكثر ما يؤخر هذه الفئة سنوياً من الدخول إلى سوق العمل للمدة التي تخدمها في الجيش وحل المؤسسات الأمنية الأخرى ومؤسسات مدنية كوزارة الإعلام وهيئاتها التي كانت توظف أعداداً كبيرة من المواطنين وحل هيئة التصنيع العسكري وتسريح منتسبيها دون إيجاد البديل لاستيعاب هذه القوى العاملة التي في معظمها قوى عاملة شابة وفي ضوء هذه السياسة التي اعتمدها بريمر في إدارة العراق بعد الاحتلال تفاقمت الأوضاع الاقتصادية وكانت سبباً في ارتفاع معدلات البطالة وزيادة العنف وتردي الوضع الأمني لذلك نجد أن البطالة تفاقمت بعد الاحتلال وتداعياته لتصبح ظاهرة واسعة طالت معظم شرائح المجتمع، بسبب التهجير وهروب الرأسمال العراقي خارج العراق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية[٣] [٤]. وتشير البيانات الرسمية إلى أن البطالة

(١) ستار جبار, مصدر سابق,ص٨.

(٣) أحمد كامل حسين الناصح ,(واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق), جامعة بغداد مجلة الإدارة والاقتصاد, العدد التاسع والستون , ٢٠٠٨م٣ بتصرف.

أصبحت مشكلة خطيرة بسبب ارتفاع نسبتها إلى نحو ٢٨،١ % من إجمالي القوى العاملة وأن غالبية العاطلين هم من فئة الشباب .حيث ينتمي ٢١،٣ % من العاطلين إلى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة وأن ٢٧ % من العاطلين ينتمون إلى الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة وعلى الرغم من أن هذه البيانات تشير إلى انخفاض نسبة الإناث العاطلات عن العمل إلا إن هذا الانخفاض لا يعكس الصورة الحقيقية نظراً لانخفاض مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي إذ لم تبلغ مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في العام ٢٠٠٣ سوى ١٤،٢ % من مجموع الإناث من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر بسبب الظروف الاجتماعية والأمنية الصعبة. والجدير بالذكر أن البطالة لا تقتصر على القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل ولم تجد عملاً فقط وإنما هناك البطالة المقنَّعة الناجمة عن انخفاض ساعات العمل "بدوام جزئي" أو البطالة الناجمة عن عدم توافق بين المهارات والعمل والبطالة الناقصة الناجمة عن توقف العديد من المشروعات الصناعية بسبب عدم قدرة هذه المشاريع على التشغيل بالطاقات التشغيلية الكاملة بسبب عدم توفر الطاقة المطلوبة للعمل لاسيما المشاريع العامة المملوكة للدولة وأن هذه الأنواع من البطالة المقنَّعة تشكل هدراً في استثمار القوى العاملة العراقية. وتعد البطالة بين الشباب أخطر ما يمكن أن يواجهه المجتمع من تداعيات لظاهرة البطالة, حيث أن تعطيل هذه الفئة الأكثر نشاطاً من الفئات العمرية الأخرى عن المساهمة بعملية البناء و بقاء هذه الفئة عاطلة عن العمل قد يدفع بها إلى القيام بأعمال مخالفة للقانون. لاسيما في ظل ظروف مثل التي يمر بها العراق الذي عانى من الأعمال المسلحة طيلة السنوات الماضية. والملفت للنظر أن البطالة فى فئة الشباب ضمن الفئة العمرية من١٥-٢٤ سنة شكلت عام ٢٠٠٦ نسبة كبيرة بلغت نحو ٥٠,٥ % من إجمالي العاطلين عن العمل أي أن أكثر من نصف العاطلين هم من فئة الشاب الذين يمثلون نحو ٢٨-٣٠ % من إجمالي قوة العمل. وهذا ما يؤكد أهمية الشباب في قوة العمالة العراقية. ومن حيث المستوى التعليمي للفئات العاطلة عن العمل فقد أشار المسح الذي أجرته وزارة التخطيط للبطالة في العراق لعام ٢٠٠٦ إلى أن معظم العاطلين هم من محدودي التعليم حيث إن ٨٠،٥ % من العاطلين هم من حملة شهادة الإعدادية فما دون ذلك، أما بالنسبة إلى النساء،

فإن النسبة تبلغ ٨٧ %. أنتجت البطالة واقعاً مؤلماً يسوده الفقر المدقع مما أدَّى إلى احتراف الكثيرين للجريمة سعياً وراء الإثراء السهل والسريع ونظموا أفعالهم أحياناً في عصابات تمارس كل أنواع الجرائم الكبرى كالقتل والخطف والسلب والاغتصاب , كما أن وجود قوات الاحتلال أفرز نوعاً جديداً من الجرائم منها جرائم النزاعات السياسية ولقد كثرت جرائم القتل في العراق من خلال سلطة المليشيات المسلحة التي تمثل تيارات سياسية متعددة حيث بدأ هذا النوع من الجرائم بعمليات انتقامية متبادلة طالت حياة الكثير من السياسيين أو مؤيديهم أفراداً و جماعات. حيث برزت إعلامياً ظاهرة فرق الموت رغم عدم تحديد هويتها لعموم العراقيين ولكنها حقيقة مؤلمة ومرعبة في حياة الناس عندما يشاهدون عدد هذه الجثث المرمية في الأنهار أو في الطرقات العامة وهي مقطوعة الرؤوس دون معرفة من هو الجاني ومن هم المجني عليهم وما هو الباعث لارتكاب هذه الجرائم؟ كما حدثت جرائم عرقية وهي جرائم طالت الكثير من الأبرياء بسبب اختلافهم العرقي مما أدى إلى تفاقم الجريمة بشكل لا حدود له بسبب تعدد القوميات الإثنية منذ القدم في العراق[١].

الخاتمة والاستنتاجات :

إن الدرس المهم الذي يستخلص من نشاط مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة انه يمكن منح امتيازات إلى مؤسسات أخرى لتقليص الفقر وتوفير فرص العمل في ظروف معينة ، وقاد هذا إلى الاكتشاف إلى النمو السريع لحركة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة حيث تستفيد حالياً نحو (٦ر٦٧) مليون أسرة في العالم من هذا التمويل . تأسيساً على ما سبق تغدو الحاجة ماسة في العراق إلى قيام الحكومة بدور هام في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تأمين خدمات التمويل للفقراء مباشرة وبإمكان الحكومة العراقية إيجاد اطر تنظيمية داعمة عبر الصناديق الجماعية وغيرها من الآليات ، ومن الضروري أيضا معالجة القيود التي تحد من إنشاء وتطور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ومنها تحديد الشكل الذي ستكون عليه مبادئ التمويل التي سوف يتم تطبيقها مستقبلاً في العراق ، ورغم التأييد الواضح لمسألة تطبيق المبادئ الإسلامية المتعلقة

(١) د.نبيل جعفر عبدا لرضا , مصدر سابق.

بالتمويل إلا انه ما زالت المصارف العراقية تطبق المنهجيات العلمانية فيما يتعلق بأسعار الفائدة ، وقد تختار مؤسسات التمويل احد هذين النوعين أو مزيج منهما . كما أن تطور مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يقتضي من بين أمور أخرى إقامة شراكات بين مؤسسات التمويل الصغيرة والقطاع الخاص والقطاع المصرفي التجاري والمنظمات الدولية الداعمة للتمويل الصغير ، فضلاً عن إنشاء وحدات للتمويل الصغير في وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي لتقديم الاستشارات اللازمة لعمل المشاريع الصغيرة .إن معالجة هذه المتطلبات من شأنها أن تدفع نحو تحقيق وبناء قطاعات مالية شمولية في العراق قادرة على توفير القروض الصغيرة للمشاريع الصغيرة وهو ما يمثل احد الوسائل الفاعلة في توفير فرص العمل الجديدة في مجموعة واسعة النطاق من القطاعات وتوفير الإطار المناسب لنمو القطاع الخاص وبالتالي تقليص مستويات البطالة والبطالة الجزئية وخفض أعداد الفقراء , وتأسيساً على ما سبق وبسبب الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة فان الضرورة تقتضي إيجاد بيئة مناسبة ومناخ عمل ملائم لهذه المشاريع من خلال إيجاد سياسات اقتصادية ومالية وضريبية ملائمة من بينها الإعفاء التام للمشاريع الصغيرة من ضريبة الدخل لفترة مناسبة للسماح لها بتكوين رؤوس الأموال مع مضاعفة مبلغ السماح الضريبي لتشجيع المستثمرين نحو الأنشطة الإنتاجية . ومن الضروري أن تقوم غرفة التجارة والصناعة في العراق بدور داعم للمشاريع الصغيرة من خلال الترويج لمنتجاتها وتعريفها بمصادر الإنتاج والمواد الأولية وإقامة البرامج التدريبية اللازمة ومساعدتها في تسويق منتجاتها غي السوق المحلية والعالمية .

توصيات ومقترحات البحث:

١- التحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة التي يديرها القطاع العام إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسط (القطاع الخاص) بدل من جلب الاستثمارات الأجنبية ولما لها من سلبيات كثيرة على اقتصاد البلد.

٢- تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالصناعات الكبيرة على حل مشكلة البطالة في العراق، لكونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل لذلك فأن نشر هذا النوع من الصناعات سيؤدي إلى رفع من معدلات تشغيل القوى العاملة.

٣- على الدولة والمصارف الحكومية والأهلية تمويل وإقراض المستثمرين الصناعيين الذين يرغبون بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة للتسديد من قبل المصارف الصناعية والتجارية والزراعية.

٤- حماية المنتج المحلي من المنتج المستورد من خلال وضع قيود وقوانين صارمة لدخوله من الخارج.

٥- إعفاء هذه الصناعات من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين على العمل والإنتاج.

٦- فتح مراكز تدريب وتأهيل العاملين في الصناعات من خلال المعاهد التدريب الفنية والخدمية من اجل رفع المستوى العاملين.

٧- أرشاد المستثمرين لاختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الواقع الصناعي للبلد.

٨- دعم هذه الصناعات من خلال فتح أسواق ومعارض جديدة لمنتجات الصناعات المحلية .

٩- أقامة معارض دولية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف معرفة حاجة الأسواق المحلية والدولية.

١٠- أخيرا نصح و تشجيع المجتمع من خلال الإعلام على عدم تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية المماثلة بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية ما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

١١-- توفير الطاقة الوطنية الرخيصة وبشكل مستمر من اجل عدم تشغيل المولدات التابعة للمصنع التي تحتاج إلى وقود وإدامة وصيانة ومبالغ إضافية تضاف إلى أعباء العملية الإنتاجية ويزداد سعر المنتج المحلي عن المنتج المستورد .

إن هذه المقترحات والتوصيات من شأنها إن تعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التعميم والانتشار السريع الذي ينعكس وبشكل ايجابي ومباشر على تقليص حجم العاطلين عن العمل بشكل ملحوظ وعلى زيادة حجم الإنتاج المحلي وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الصناعي والاقتصادي للبلد.

search for small and medium-sized industries and their role in reducing unemployment

Lect. Dr.Hani Ahmed Abbadi

Abstract

The research identified the importance and the role of industry small and medium enterprises in the reduction of unemployment in Iraq, revealing the point of view of decision makers and responsibility in how to handle and promote these industries, as well as suggest ways and treatments and proper procedures in order to reduce the problems faced by these development projects.It included research three sections are: first entrance theoretical research, and the second between the types of small and medium industries and their importance for the country, while the third section Turning to the small and medium industries and their role in reducing unemployment., And the researcher to the importance of these industries to reduce poverty and provide employment opportunities in the circumstances certain Based on ذالك need for the job by the state role in the financing of these industries and support them financially and encourage them to spread in the country in order to attract labor and the reduction of unemployment, and finally put some proposals and recommendations to decision-makers in order to make use of them to work.